



الموجز القطري ٢٠٢٥

تونس



تقييم تحمله المهنة أساساً

0.0%

الاجتماعي

18.8%

المهني

15.0%

السياسي

12.2%

المرتب

د. أنيس بن بريك



SAU



BHR



QAT



OMN



ARE



MAR



PSE



JOR



TUN



EGY



KWT

2025

في لمحة

18.8%	النظام المهني	15.0%	النظام السياسي	12.2%	المؤشر المركب، نسبة من الحد الأقصى النظري
في بداياته	الفئة	4	مؤشرات فوق الصفر من 16	0.0%	النظام الاجتماعي

تسجل تونس (شمال أفريقيا) درجة 12.2%، دون المتوسط الإقليمي، ضمن فئة في بداياته. وأقوى أبعادها الفرعية 13 المهنة (18.8%). وتسجل درجة فوق الصفر في 4 من 16 مؤشراً.

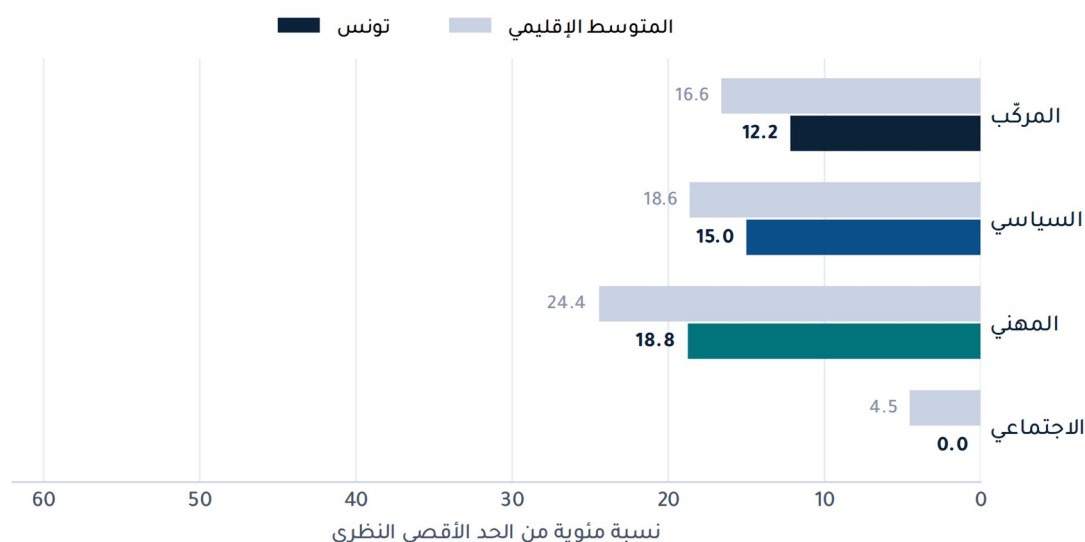
الرسائل الرئيسية

- يبلغ النظام السياسي 15.0% (دون المتوسط الإقليمي البالغ 18.6%)، والنظام المهني 18.8% (دون 24.4%)، والنظام الاجتماعي 0.0% (دون 4.5%).
- أوسع فجوة بين الأنظمة هي فجوة المهني-الاجتماعي (18.8 نقطة لصالح النظام المهني). ويمثل النظام السياسي 44% من إجمالي الدولة، والنظام المهني 56%، والنظام الاجتماعي 0%.
- تسجل تونس صفراً في 12 من 16 مؤشراً، منها القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم، المراسيم الوطنية بشأن التقييم، الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة واستخدام البرلمان للتقييم.
- في التصنيف الاستكشافي تنتمي تونس إلى المجموعة 1: قواعد مؤسسية ضعيفة في الأنظمة الثلاثة.

الأنظمة الثلاثة

يقارن الرسم الأنظمة الثلاثة والمؤشر المركب في تونس بالمتوسطات الإقليمية، ويبيّن مواضع تركّز المأسسة ومواضع قصورها عن المنطقة.

الشكل 1. الأنظمة الثلاثة



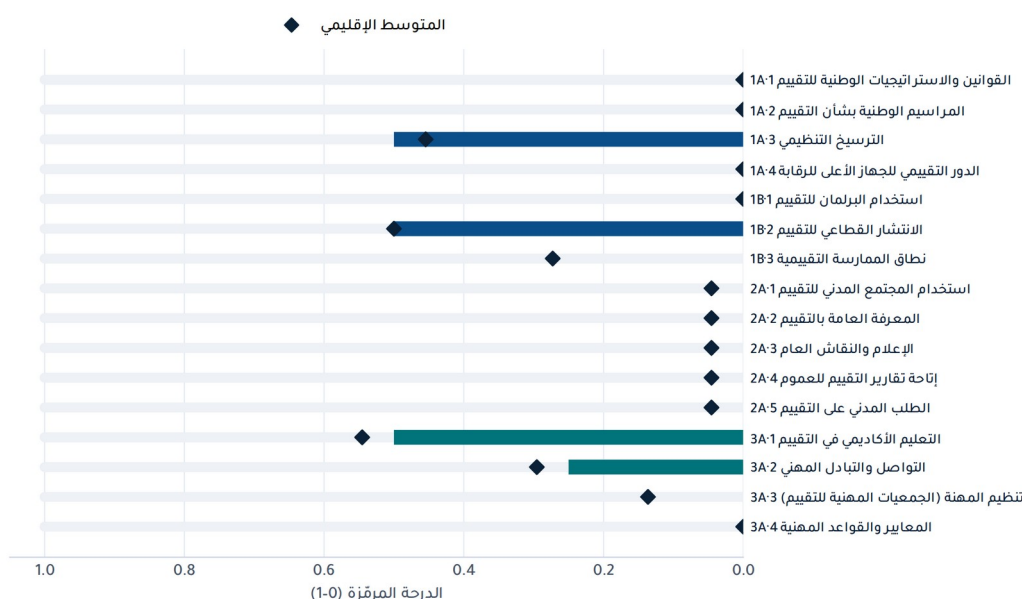
المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم ياذن.

يبلغ النظام السياسي 15.0% (دون المتوسط الإقليمي البالغ 18.6%)، والنظام المهني 18.8% (دون 24.4%)، والنظام الاجتماعي 0.0% (دون 4.5%).

المؤشرات الستة عشر

يمثل كل شريط الدرجة المرفزة لتونس في مؤشر واحد من صفر إلى واحد، ويمثل المعين المتوسط الإقليمي. ويحدد الرسم المؤشرات التي تغيب فيها الدولة وتلك التي تتقدّم فيها.

الشكل 2. المؤشرات الستة عشر



المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم ياذن.

تسجل تونس صفراً في 12 من 16 مؤشراً، منها القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم، المراسيم الوطنية بشأن التقييم، الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة واستخدام البرلمان للتقييم.

الجدول 1. المؤشرات الستة عشر

المؤشر	الدرجة	المتوسط الإقليمي	دول فوق الصفر
1A1 القوانين والاستراتيجيات الوطنية للتقييم	0.00	0.00	0
1A2 المراسيم الوطنية بشأن التقييم	0.00	0.00	0
1A3 الترسيع التنظيمي	0.50	0.45	9
1A4 الدور التقييمي للجهاز الأعلى للرقابة	0.00	0.00	0
1B1 استخدام البرلمان للتقييم	0.00	0.00	0
1B2 الانتشار القطاعي للتقييم	0.50	0.50	11
1B3 نطاق الممارسة التقييمية	0.00	0.27	6
2A1 استخدام المجتمع المدني للتقييم	0.00	0.05	2
2A2 المعرفة العامة بالتقييم	0.00	0.05	2
2A3 الإعلام والنقاش العام	0.00	0.05	2
2A4 إتاحة تقارير التقييم للعموم	0.00	0.05	2
2A5 الطلب المدني على التقييم	0.00	0.05	2
3A1 التعليم الأكاديمي في التقييم	0.50	0.55	8
3A2 التواصل والتبادل المهني	0.25	0.30	7
3A3 تنظيم المهنة (الجمعيات المهنية للتقييم)	0.00	0.14	3
3A4 المعايير والقواعد المهنية	0.00	0.00	0

ملاحظة: درجات مرقزة من صفر إلى واحد.

البنية والفجوات

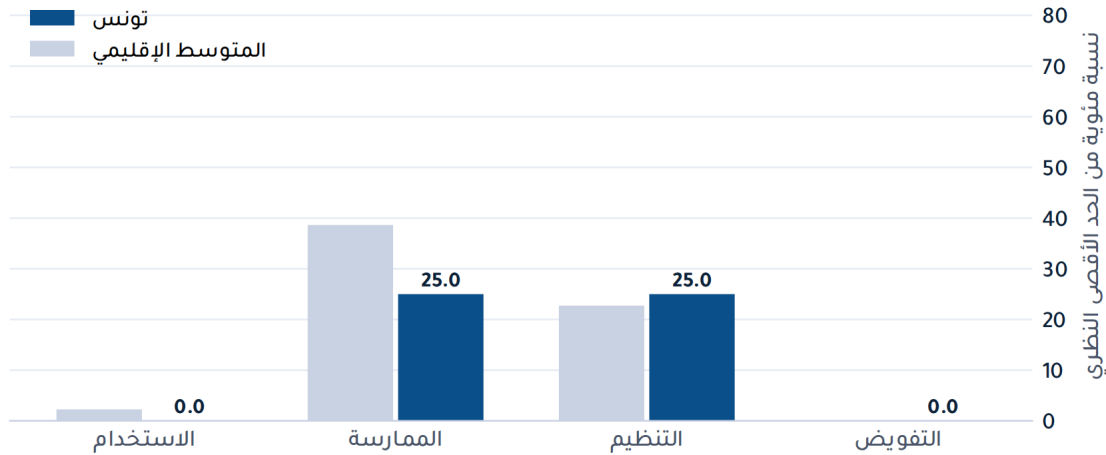
أوسع فجوة بين الأنظمة هي فجوة المهني-الاجتماعي (18.8 نقطة لصالح النظام المهني). ويمثل النظام السياسي 44% من إجمالي الدولة، والنظام المهني 56%، والنظام الاجتماعي 0%.

يبلغ متوسط مؤشرات العرض 19.4% ومؤشرات الطلب 0.0%، وتبلغ المساءلة الأفقية 0.0%. في التصنيف الاستكشافي تنتمي تونس إلى المجموعة 1: قواعد مؤسسية ضعيفة في الأنظمة الثلاثة.

مسار القدرة الإدارية

يقارن المسار تونس بالمتوسط الإقليمي في كل مرحلة من التفويض إلى الاستخدام. والمرحلة التي تقل درجتها عن سابقتها تدل على انقطاع في السلسلة.

الشكل 3. مسار القدرة الإدارية



المصدر: بن بريك (2025)، مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية، الطبعة الأولى. الإطار: Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020). استُخدم بإذن.

تبلغ درجات مسارها 0.0% للتفويض، و25.0% للتنظيم، و25.0% للممارسة، و0.0% للاستخدام. يتجاوز الترسيع التنظيمي الترسيع الرسمي: توجد وحدات للتقييم دون قواعد ملزمة. تتجاوز الممارسة الروتينية الاستخدام في الحوكمة: لا تبلغ النتائج ساحات التدقيق والبرلمان والمجتمع المدني.

الدلالات بالنسبة إلى سياسة التقييم

- **الترسيخ القانوني.** اعتماد قانون أو مرسوم أو استراتيجية تحدد التزامات التقييم واستخدام النتائج.
- **الرقابة الخارجية.** تكليف الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة جودة التقييمات واستخدامها.
- **الاستخدام البرلماني.** اشتراط شواهد التقييم في مراجعة الموازنة والتشريع.
- **الطلب المجتمعي.** نشر تقارير التقييم وإتاحتها للمجتمع المدني والإعلام.
- **التنظيم المهني.** دعم إنشاء جمعية وطنية للتقييم.
- **التعليم الأكاديمي.** تطوير برامج جامعية وشهادات في التقييم.

المناقشة

يصف ملمح تونس ترتيبات مؤسسية رُفِزَت من مصادر وثائقية، ولا يقيس جودة التقييمات ولا آثارها في السياسات. وتتفق معه ثلاث قراءات: قراءة العرض، التي تتبع فيها المؤسسة إنشاء الوحدات والتدريب؛ وقراءة الطلب، التي تتبع فيها الالتزامات والرقابة؛ وقراءة الانتشار، التي تتبع فيها البرامج الدولية ومتطلبات المانحين. ولا يستطيع الترميز الفصل بينها.

وبالنسبة إلى تونس، فالأسئلة التالية هي: هل سُنسند وحدات التقييم بقواعد تُلزم باستخدامها، وهل ستراجع الأجهزة الرقابية والبرلمان شواهد التقييم، وهل سَتُنشر التقارير. وستبين الطبعة المقبلة من المؤشر ما إذا كانت تشكيلتها ستتغير.

التوصيات

الجدول 2. التوصيات

الأولوية	الإجراء	الجهات المسؤولة	النتيجة المرجوة
الترسيخ القانوني	اعتماد قانون أو مرسوم أو استراتيجية تحدد التزامات التقييم واستخدام النتائج	مركز الحكومة: السلطة التشريعية	تفويض رسمي للتقييم
الرقابة الخارجية	تكليف الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة جودة التقييمات واستخدامها	الجهاز الأعلى للرقابة	دخول شواهد التقييم في التدقيق الخارجي
الاستخدام البرلماني	اشتراط شواهد التقييم في مراجعة الموازنة والتشريع	البرلمان: وزارة المالية	استخدام النتائج في الرقابة التشريعية
الطلب المجتمعي	نشر تقارير التقييم وإتاحتها للمجتمع المدني والإعلام	الوزارات: وحدات التقييم: المجتمع المدني	إتاحة التقارير واستخدامها
التنظيم المهني	دعم إنشاء جمعية وطنية للتقييم	المقيّمون: الجامعات	مهنة منظّمة
التعليم الأكاديمي	تطوير برامج جامعية وشهادات في التقييم	الجامعات: وزارة التعليم العالي	قوة عاملة مدربة في التقييم

البيانات والمصادر

تستند الدرجات إلى الطبعة الأولى من مؤشر مأسسة التقييم في المنطقة العربية (بن بريك، 2025)، المرمّزة من مصادر وثائقية على ستة عشر مؤشراً من إطار Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020)، المستخدم بإذن. وتصف الدرجات ترتيبات مؤسسية لا أداء الحكومات.



ملاحظات ومصادر

تستند الدرجات إلى الطبعة الأولى من مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية (بن بريك، 2025)، المرمزة من مصادر وثائقية على ستة عشر مؤشراً من إطار Evaluation GLOBE (Stockmann et al., 2020)، المستخدم بإذن. وتصف الدرجات ترتيبات مؤسسية لا أداء الحكومات.

يُستشهد به على النحو الآتي: بن بريك، أ. (2025). الموجز القطري: تونس. مؤشر مؤسسة التقييم في المنطقة العربية، 2025. المرصد العربي لمؤسسة تقييم السياسات.